

إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، غيانا، مالطة، موزامبيق، اليابان:
مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يؤكد من جديد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وإذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة
بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، ومنها القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023)
و 2728 (2024) و 2735 (2024)،

وإنه يشجب من جديد وجوب امتثال جميع أطراف النزاعات للالتزامات الواقعة على كاهلها بموجب
القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء،
وإنه يشدد على أهمية محاسبة المسؤولين عن جميع انتهاكات القانون الدولي،

وإنه يشجب جميع الهجمات المرتكبة في حق المدنيين والأعيان المدنية، وكذلك جميع أعمال العنف
والأعمال العدائية الموجهة ضد المدنيين، وجميع أعمال الإرهاب، وإذ يشير إلى رفضه أي عمل من أعمال
التطهير القسري للسكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال، الذي هو انتهاك للقانون الدولي ومن ضمنه القانون
الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإذ يشير إلى أن أخذ الرهائن فعل محظور بموجب
القانون الدولي،

وإنه يؤكد أن احترام محكمة العدل الدولية ووظائفها، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر،
ممارسة اختصاصها الإفتائي، أمرٌ أساسي للقانون الدولي والعدالة الدولية ولإرساء نظام دولي يقوم على
سيادة القانون،

وإنه يعرب عن انزعاجه الشديد من استمرار الحالة الإنسانية الكارثية في غزة التي من مظاهرها
انعدام خدمات الرعاية الصحية الملائمة واستفحال حالة انعدام الأمن الغذائي وما يحتمل أن يؤدي إليه من
انتشار المجاعة وبخاصة في شمال القطاع والوقوع الخطير لذلك على الأطفال والنساء وسائر المدنيين،

وإنه يشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة بقيادة أمينها العام والجهات الفاعلة إقليمياً
ودولياً من أجل وقف التصعيد وتأمين الإفراج عن الرهائن ومعالجة الأزمة الإنسانية، وإنه يؤكد أهمية أن يقوم
جميع الأطراف بتيسير قيام وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بتقديم
المساعدة الإنسانية، وإنه يؤكد كذلك أن الأعمال التي تعرقل عمليات هذه الجهات قد تتعارض وميثاق الأمم



المتحدة وتقوض الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين، وإذ يعرب عن جزعه الشديد إزاء عدد العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا في غزة، وإذ يذكر جميع أطراف النزاع بمطالبته إياها في القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) أن تمتثل للالتزامات الواقعة على كاهلها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وأمنهم وحرية تنقلهم،

وإذ يكرر تأكيد التزامه الراسخ برؤية حل الدولتين حلاً يكون فيه قطاع غزة جزءاً من الدولة الفلسطينية وتعيش بموجبه دولتان ديمقراطيتان، هما إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق وأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويشدد في هذا الصدد على أهمية توحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية،

1 - **يؤكد** بمسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ويطلب بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار يحترمه جميع الأطراف، ويكرر كذلك تأكيد مطالبته بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن؛

2 - **يكرر تأكيد** مطالبته بأن تمتثل الأطراف للالتزامات الواقعة على كاهلها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالأشخاص الذين تحتجزهم؛

3 - **يطلب** بتمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من الحصول فوراً على الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية الضرورية لبقيائهم على قيد الحياة، ويرفض في الوقت نفسه أي عمل يروم تجويع الفلسطينيين، ويطلب كذلك بتيسير دخول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع ومأمون ودون عوائق على نطاق واسع إلى قطاع غزة بجميع مناطقه وإيصالها إلى جميع المدنيين الفلسطينيين الذين يحتاجون إليها، بما يشمل المدنيين الموجودين في شمال غزة المحاصر الذين هم في أمس الحاجة إلى الإغاثة الإنسانية الفورية، وذلك بالتنسيق من الأمم المتحدة؛

4 - **يدعو** جميع الأطراف إلى الامتثال التام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما أحكامه المتعلقة بحماية المدنيين، ومنهم خصوصاً النساء والأطفال والأشخاص العاجزون عن القتال، وكذلك أحكامه المتعلقة بحماية الأعيان المدنية؛

5 - **يطلب** الأطراف بتنفيذ جميع أحكام قرار مجلس الأمن 2735 (2024) تنفيذاً كاملاً وغير مشروط ودون تأخير بما يفضي، في جملة أمور، إلى الإفراج عن الرهائن، وتبادل الأسرى الفلسطينيين، وإعادة رفات الرهائن الذين قُتلوا، وعودة المدنيين الفلسطينيين إلى منازلهم وأحيائهم في جميع مناطق غزة، ومنها مناطق الشمال، وانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة انسحاباً تاماً؛

6 - **يشدد** على أن الأونروا ما زالت هي العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة، ويدعو جميع الأطراف إلى تمكين الوكالة من تنفيذ ولايتها على النحو الذي اعتمده الجمعية العامة، في جميع مناطق عملياتها، مع الاحترام الكامل لمبادئ العمل الإنساني القائمة على التحلي بالإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، وإلى احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية مرافق الأمم المتحدة والمرافق الإنسانية، ويرحب بالتزام الأمين العام والأونروا بالتنفيذ الكامل لتوصيات المراجعة المستقلة للآليات والإجراءات الرامية إلى ضمان التزام الأونروا بمبدأ الحياد في العمل الإنساني؛

7 - **يطلب** تقييماً خطياً من الأمين العام بشأن تنفيذ هذا القرار يقدمه في غضون ثلاثة (3) أسابيع من اتخاذه؛

8 - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً خطياً شاملاً إلى مجلس الأمن في غضون 90 يوماً من اتخاذ هذا القرار يتضمن تقييماً لاحتياجات غزة في الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل، وتحليلاً لعواقب النزاع الدائر في غزة على الصعيد الإنساني والاجتماعي والاقتصادي، واستعراضاً عاماً لعمل مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة التي لها صلة بغزة، مشفوعاً بتوصيات بشأن سبل تمثين التنسيق بين تلك المكونات؛

9 - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.